تسلم صحيفة مساءلة وزيرة التنمية وغادر إلى بروكسل في زيارة رسمية

الغانم: الاستجواب حق دستوري.. ولا أتفق مع وجود نواب يدفعون باتجاه حل المجلس

- الحكومة لم تبلغنا بموقف محدد وسنتعامل مع أي قرار وفق الأطر الدستورية واللائحية
- للسلطة التنفيذية الحق في تأجيل الاستجوابات الثلاثة الموجهة إليها دون الرجوع الى المجلس

مرزوق الغانم متحدثا «تصوير: صالح محمد»

كتب مصطفى كامل

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انه تسلم أمس، طلب استجواب من النائب د.خليل عبدالله والموجه الى وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي.

واضاف الغانم في تصريح للصحافيين أمس، أن ادراج الاستجواب في جدول اعمال الجلسة المقبلة «يحتاج الى موافقة المجلس لأنه قدم قبل 48 ساعة من تاريخ انعقاد الجلسة وبعد توزيع جدول الاعمال».

وعما اذا كانت كثرة الاستجوابات قد تؤثر على علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية جدد الغانم تأكيده ان «الاستجواب حق دستوري ولا يؤثر على سير أعمال المجلس».

وردا على سؤال حول ما اذا كان هناك بعض النواب يدفعون لحل مجلس الامة عن طريق تقديم الاستجوابات قال «لا اتفق مع ذلك فانا اتعامل مع لوائح وقوانين والاستجواب أداة دستورية وتقدير توقيت استخدامها بيد النائب».

واوضح الغانم ان جدول اعمال المجلس يتضمن عدة امور منها «مناقشة برنامج عمل الحكومة والجواب على الخطاب الاميري» مبينا ان اللائحة الداخلية تنص على ان الاستجوابات تأخذ صفة الاولوية على جدول الاعمال.

وأكد ان للحكومة الحق في تأجيل الاستجوابات الثلاثة الموجهة اليها دون الرجوع الى المجلس أو الى اخذ موافقة المجلس وهذا يرجع الى قرار الحكومة التي «لم تبلغنا بأي موقف محدد وسنتعامل مع اي قرار وفق الاطر الدستورية واللائحية».

من ناحية أخرى، دعا الغانم الكويتيين الى التمسك بمنهج الاباء والأجداد الذين وضعوا الدستور لإقامة دولة عمادها العدالة والمساواة والرقي والتنمية وبذلوا جهودا متواصلة من اجل أن تتقدم الكويت وينعم اهلها بالأمان والاستقرار مشيرا الى ان مسيرة الديمقراطية في الكويت تظهر التضحيات التي بذلت من اجل أن ننعم اليوم جميعا بدستور يحقق لنا الحرية والعدالة.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمناسبة مرور 51 عاما على اصدار دستور 1962 اننا مطالبون جميعا الالتزام بالدستور والعمل بنصوصه حتى نواصل مسيرة من سبقونا الذين توافقوا حكاما ومحكومين من اجل ان تنعم الكويت بدستور عصري يضاهي الدساتير العالمية ويضمن ابسط الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

وقال الغانم: ان الكويتيين ارتضوا عبر تاريخهم الطويل الشورى منهجا والديمقراطية مسلكا فعاشوا في وئام وسلام وكانوا منارة لمن حولهم في التجارة والعلم والثقافة متمنا ان يستمر هذا النهج عبر الاجيال وان يكون المؤسسون قدوة لنا في كل ما عملوه من اجل الكويت وأهلها.

واستذكر الغانم تضحيات الاباء والأجداد وعملهم من اجل اصدار الدستور وبناء الدولة الحديثة مشددا على ضرورة ان تشكل هذه الحقبة وهولاء الرجال نبراسا لنا وللأجيال القادمة ودافعا للجميع لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتنمية المواطن وبناءه فكما كانت على الاباء والأجداد مسؤولية مهمة في بناء دولة المؤسسات فان المسؤولية اليوم ملقاة على عاتقنا جميعا لاستكمال هذا البناء وممارسة دورنا التاريخي في النهوض بوطننا.

وشدد على أهمية نبذ الخلافات والتناحر والتفرقة وان يكون اختلافنا في الرأي ضمن الاطر الدستورية والقانونية فيصلنا فيها قضاؤنا العادل داعيا الى الحوار المنطقي القائم على الاحترام المتبادل حتى نصل الى الأصلح ضمن الاطر التي جاء بها الدستور.

من جهة اخرى، غادر البلاد أمس، رئيس مجلس الامة متوجها إلى العاصمة البلجيكية «بروكسل» في زيارة تستغرق يوما واحد وذلك لإلقاء كلمة مجلس الامة في مقر برلمان الاتحاد الاوروبي والذي سيشهد الدورة الثالثة عشر لمؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري والمقام تحت عنوان «الحوار العربي الاوروبي في القرن الحادي والعشرين نحو رؤية مشتركة»، وسيشارك الغانم في حفل الافتتاح الذي سيقام برعاية رئيس البرلمان الاوربي مارتن شولتز ، على ان يعود الى البلاد اليوم.

- واجبنا نبذ الخلافات والتناحر والتفرقة وأن يكون اختلافنا في الرأي ضمن الأطر القانونية
- نحتاج إلى حوار منطقي يقوم على الاحترام المتبادل حتى نصل إلى الأصلح ضمن أطر الدستور

طالب وزير الداخلية بتطبيق القانون على بويابس

التميمي: لن نسمح لبعض الطائفيين بشق وحدتنا الوطنية

حذر النائب عبدالله التميمي من مغبة السماح لبعض الطائفيين بشق الوحدة الوطنية والعبث بالنسيج الاجتماعي للشعب الكويتي.

وطالب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بسرعة القاء القبض على المدعو حامد بويابس بسبب نعته لعلماء الشيعة بالزنادقة ومن يقوم بعمل كهذا يجب ايداعه السجن وتقديمه للمحاكمة وفقا لقانون حماية الوحده الوطنية ، مشددا على ضرورة أن لاتساهم الداخلية بشق الصف الوطني عبر تطبيق سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع القضايا الطائفية.

عبدالله التميمي

واشار الى أن مسؤولية حماية الوحدة الوطنية مشتركة مابين النواب والداخلية ولذلك عليها أن تسخر كل امكانياتها لحماية وحدة الكويتيين وأن لاتنظر لفئة دون الاخرى بمسطرة ومقياس مختلف، محذرا من التهاون في حسم هذه القضايا لانها تدخلنا في أتون الفتنة البغيضة التي يجب ان نكافحها بكافة الوسائل المتاحة.

المرافق البرلمانية ناقشت قانوني هيئتي الاتصالات والنقل

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها أمس، مجموعة من المشاريع بقوانين مدرجة على جدول أعمالها.

وقال مقرر اللجنة النائب عادل الخرافي في تصريح للصحافيين على هامش الاجتماع ان اللجنة قررت مخاطبة الحكومة للاستفسار عن آلية التعامل مع قانوني هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة النقل.

واضاف ان اللجنة استعرضت جدول أعمالها المتمثل في مرسوم بقانون بشأن تأجيل الدعوة لانتخابات المجلس البلدي ومشروع قانون تعديل بعض مواد قانون المجلس البلدي اضافة الى قانوني هيئة الاتصالات وهيئة النقل.

خلال اجتماع الفريق النيابي مع ممثلي الحكومة

العمير: انتهينا من توزيع الأولويات على جدول أعمال المجلس

لجنة الأولويات أنتهت من توزيع الأولويات

اعلن فريق الاولويات النيابي انتهاءه أمس، من توزيع الاولويات المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على جدول أعمال مجلس امة.

وقال رئيس الفريق النائب الدكتور علي العمير في تصريح للصحافيين ان الفريق النيابي انتهى مع ممثلي الحكومة من توزيع الأولويات المشتركة بين السلطتين على الجلسات وسيبدأ نظرها في جلسة 26 الجاري فيما ستنظر اخر اولوية في شهر مايو مبينا انه تم استبعاد قانون التجنيد الإلزامي من الاولويات.

واضاف انه تم ادراج قوانين «ال بي او تي» والحضانة العائلية والحضانة الخاصة وقانون الاحداث ضمن الاولويات المشتركة.

افتتح معرض «الأمانة» بمناسبة الذكرى الـ 51 لصدور الدستور

الكندري: نعمل على رفع مستوى الوعي بدور البرلمان القانوني والدستوري للجمهور

- أطلقنا مسابقة ثقافية تتضمن أسئلة حول الديمقراطية والعمل البرلماني الذي يزيد عمره على نصف قرن
- القدومي: الذكرى تُعد من المناسبات التي يجب الاهتمام بها والنشاط الحالي سيكون مفيداً للطلبة

لقطة جماعية للمشاركين في المعرض

افتتح امين عام مجلس الامة علام الكندري معرض الأمانة العامة الأعلامي الخاص بالذكرى الـ «51» لصدور دستور دولة الكويت والمقام في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وذلك بحضور نائب رئيس الجامعه د.صباح القدومي.

وأكد الكندري في تصريح صحافي أن الاحتفال بهذه المناسبة الهامه يجري سنويا إذ تقوم الأمانة العامة بمجلس الأمة بالتواجد من خلال موظفيها في اماكن مختلفة من دولة الكويت كالجامعات الحكومية والخاصة والمجمعات التجارية ذات الكثافة البشرية لتحقيق التواصل مع كل شرائح المجتمع الكويتي.

وأوضح أن هناك مسابقة ثقافية جرى اطلاقها أمس، للجمهور تتضمن أسئلة حول الديمقراطية والدستور والعمل البرلماني الذي يزيد عمره على نصف قرن لأن مثل هذه المشاركات تساهم في رفع مستوى الوعي بدور البرلمان وجوانبه القانونيه والدستورية للجمهور من خلال ما تقدمة الامانة العامة من مواد تثقيفية في مثل هذه المعارض السنوية.

على صعيد آخر شكر نائب رئيس الجامعة د.صباح القدومي أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري على هذا النشاط الاعلامي والثقافي المميز الذي سيكون مفيداً لطلبه الجامعة مضيفاً بأن مناسبة الإحتفال بذكرى صدور الدستور تُعد من المناسبات التي يجب أن يتم الاهتمام بما يليق بها ، ويأتي معرض إدارة الإعلام في مجلس الأمة محققا لمثل هذا الاهتمام.

وشكر القدومي أمانة مجلس الأمة لاختيارها جامعة الخليج للاحتفال بذكرى الـ«51» لصدور الدستور.

حضر حفل الافتتاح نائب رئيس الجامعة للشؤون الادارية د.غسان عواد ومن الأمانة العامة لمجلس الأمة كل من الأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي الشايع والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات والتطوير والتدريب سليمان السبيعي والأمين العام المساعد لقطاع الجلسات جمعه الشطي والأمين العام المساعد للشؤون المالية د.فالح العازمي والأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والخدمات هاشم الموسوي ومدير إدارة الإعلام مظفر عبد الله ومدير إدارة مكتب الأمين العام ناصر العيد الجابر ورئيس قسم المرئي والإلكتروني والمسموع آمل المطوع.

الكندري يفتتح معرض امانة مجلس الأمة

جولة داخل المعرض

الحويلة يقدم تعديلاً على قانون جامعة جابر

محمد الحويلة

قال النائب د.محمد الحويلة انه تقدم بتعديلا على قانون إنشاء جامعة جابر بما يمكن البدء الفوري في تنفيذ إنشاء الجامعة والذي تعطل لمدة سنتين بسبب الاختلاف في تفسير بعض نصوصه، وذلك بعد أن كان مقصورا على دراسة ما يتصل بالتعليم التطبيقي وهو قصورا ادى الى تعطيل تنفيذ القانون.

كما استلزم نفاذ القانون تمكين الحكومة من تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ولذا فإن هاذين التعديلين يصححان ما يكون قد أصاب القانون من غموض ويدعم تنفيذه وبدء الجامعة لنشاطها، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور

– وعلى القانون رقم 29 لسنة 1966 في شان تنظيم التعليم العالي والقوانين المعدلة له.

– وعلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.

– وعلى القانون رقم 63 لسنة 1982 في شان الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له.

– وعلى القانون رقم 4 لسنة 2012 في شان إنشاء جامعة جابر.

– وعلى المرسوم بتاريخ 4 /4/ 1979 في شان نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

«المادة الأولي»

يستبدل بنص البند «1» من المادة «8» والفقرة الأولى من المادة «9» النصين التاليين.

كما يلغي البند «2» من المادة «8» . من القانون رقم 4 لسنة 2012 المشار إليه.

مادة «8» بند «1»:-

1 – وضع السياسة العامة للجامعة واعتماد الخطط لتنفيذها وتوجيهها وفق احتياجات البلاد ومقتضيات تطويرها ، ومتابعة تنفيذها ، ورسم السياسة للبحوث العلمية والتطبيقية ذات المردود الفعلي على التنمية.

مادة «9» فقرة اولى:-

اولا :- يعين رئيس الجامعة بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على عرض الوزير المختص.

ويشترط في المرشح أن يكون من ضمن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأن يكون شغل لمدة أربع سنوات على الأقل درجة أستاذ بأحدي الكليات التابعة للجامعة

«المادة الثانية»

يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون

«المادة الثالثة»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

صدر القانون رقم 4 لسنة 2012 بإنشاء جامعة جابر، بهدف سرعة إنشاء كوادر أكاديمية وعلمية عن المسيرة التعليمية إلى جانب جامعة الكويت ، سعيا إلى توفير أماكن لقبول الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة وما يعادلها ، إضافة إلى استيعاب الكوادر الأكاديمية ذات الخبرة من المواطنين حملة المؤهلات العليا.